

الأخلاق

تقديم عام

يعد موضوع الأخلاق من المباحث الأساسية التي انشغلت بها الفلسفة ضمن مبحث الأكسيولوجيا ، وقد سعى مبحث الأخلاق إلى تحديد القيم الموجهة للفعل الإنساني بهدف رسم غايات هذا الفعل .

لاشك أن وجود الأخلاق سابق على كل الدراسات والمباحث التي انشغلت به ، فالفعل الإنساني يتميز ببعده الأخلاقي القيمي، المتمثل في القواعد المعيارية المنظمة للسلوك الإنساني، والتي تخول له إمكانية السيطرة على أهوائه الذاتية ومصالحه الفردية فالأخلاق كابح للنوازع الشريرة ، بالإضافة إلى كونها حافزا غيريا يكشف عن إمكانية فعل الخير و تجنب الإذاية .

لقد اختلف المفكرون في معالجتهم لإشكالية الأخلاق في علاقتها بالواجب والحرية فإذا كانت الأخلاق أوامر وواجبات ،فمن أين تستمد قدرتها على الإلزام ؟ هل الأخلاق إلزام منبعه الذات أم مصدره سلطة قاهرة خارجية؟

هل يكفي الإعتماد على الضمير الأخلاقي الفردي؟ أم أنه من الضروري الانتقال إلى المحاسبة القانونية؟

كيف تسمح الأخلاق والقيم الأخلاقية بتحرر الإنسان وهي في ذاتها تقنين لتصرفاته ؟ كيف يمكنه ممارسة حريته داخل قوانين تحد من هذه الحرية؟

المحاور		المفاهيم
		•

* الحرية والحتمية II- مفهوم الحرية الإرادة * الحرية و القانون



تقديم إشكالي

لقد برزت أهمية الواجب في الفلسفة الحديثة بتأثير من الفيلسوف الألماني "كانط" الذي أولى إهتماما بالغا بمفهوم الواجب في فلسفته الأخلاقية و اعتبره إلزاما مطلقا ،ينطلق من سلطة أخلاقية متعالية على شكل أوامر إلزامية غير أن بعض المفكرين أخذوا على هذا الموقف الفلسفي مثاليته المفرطة وصرامته الشديدة،واعتبروا الواجب إكراها يمليه المجتمع وسلطة مؤسساته رغم تعارض المواقف واختلافها إلا أنها لاتجادل في صلب مفهوم الواجب ،إنما تضفى عليه طابع المرونة من خلال ربطه بالمحددات الإجتماعية والسياسية...

ترى من اين يستمد الفعل الأخلاقي سلطته؟ هل يستمدها من مفهوم الواجب بإعتباره قانونا يمليه العقل،أم يستمدها من القوانين التي يسنها ويشرعها الإنسان خلال تطوره التاريخي؟ هل يكفي الضمير الفردي في تقويم السلوك الأخلاقي أم أن القوانين والمؤسسات هي الضابط للممارسة الأخلاقية؟

الواجب والإكراه

إشكال المحور: هل الواجب إلتزام يصدر عن إرادة حرة وفاعلة أم انه نابع عن إكراه خارجي؟

تصور كانط

ارتبط مدلول الواجب لدى "كانط" بالعقل . فالواجب ليس استجابة لميل أو غريزة إنه استجابة لنداء العقل ، وتحديدا العقل العملي الأخلاقي، الذي يملي أو امره القطعية المطلقة، والتي تشكل أساس الأخلاق .

إن غاية الأخلاق عند "كانط" هي الواجب من حيث هو واجب ، فالواجب غاية في ذاته بغض النظر عن أي معطى خارجي . إن أخلاق التجربة ترتبط بما هو كائن ،أي بالواقع ،وبالتالي فهي متغيرة ونسبية،أما أخلاق العقل فترتبط بما يجب أن يكون ، لذا فهي تكتسب صبغة الإطلاقية.

إن الفلسفة الأخلاقية الكانطية اعتبرت العقّل منبع الأخلاق، وبالتالي قانونه قانون كلي كوني ، يصدر أو امره المطلقه على جميع الناس ودون استثناء إن الواجب أمر وأمر وحسب

→ الواجب أمر أخلاقي عقلي قطعي وخالص.

تصور دوركايم: لقد عالج "دوركايم" الواجب من منظور اجتماعي ، حيث ربط الواجب بسلطة المجتمع وإكراهاته إن الواجب يستمد سلطته من إكراهات القوانين والمؤسسات المجتمعية . غير أن القيام بالواجب ليس تنفيذاً للواجب من حيث هو واجب بل أيضاً تحقيقاً لرغبة الفرد هكذا يكشف "دوركايم "عن مكونيين للواجب وهما : الإلزام والرغبة . الإلزام والذي يستمد سلطته من الضمير الجمعي المتعال علينا كأفراد ، والرغبة التي هي ميل ونزوع للقيام بالواجب فالواجب إلزام مرغوب فيه .

→ الواجب الأخلاقي استجابة لنداء المجتمع وتحقيق لرغبة الفرد ، فالفعل الأخلاقي إكراه

مرغوب فیه

تركيب واستنتاج



إن إحتواء مغموم الواجب على جملة من التقابلات.

المطلق /النسبي،الذاتي/الموضوعي...دليل على ثرائه وانفتاحه على الواقع ومتغيراته.إن وجود طابعين منتلفين للواجب لا يعني انفطالهما ،بقدر ما يؤكد على انفتاح النسبي على المطلق بغية تأسيس واجبات كونية وقيم انسانية مشتركة

الوعي الأخلاقي

الإشكال المؤطر للمحور:ما علاقة الواجب بالوعي الأخلاقي؟ هل الوعي الأخلاقي؟ هل الوعي الأخلاقي كيان مستقل متعال ومطلق،أم أنه نتاج للذات والمجتمع؟

تصور فرويد: يؤكد" فرويد"على أن الوعي الأخلاقي ليس كيانا قبليا لدى الإنسان،بل هو بنية ترتبط بجهازه النفسي ،الذي يتشكل عبر مراحل ووفق شروط فالضمير الأخلاقي ليس معطى جاهزا وقبليا ،بل ينشا بنشوء الأنا الأعلى،هذا الأخير الذي يتشكل انطلاقا من استبطان الفرد لقيم المجتمع الذي ينتمي اليه فالضمير الأخلاقي ليس مصدره العقل الخالص ،بل هو نتاج لإنعكاس قيم الجماعة ومعاييرها على البنية النفسية للفرد

→ الوعي الأخلاقي قوة سيكولوجية تؤثر في حياتنا الفكرية وفي سلوكنا العملي.

تصور هاينز كينتشتاينر: يعرض"كينتشتاينر" تاريخ الوعي الأخلاقي مبينا التطورات التي عرفها هذا المفهوم خلال مراحل زمنية مختلفة ،رابطا إياه بتحولات المجتمع ونوعية التربية الأخلاقية السائدة فيه .إن الوعي الأخلاقي ينشأ من صميم الواقع الذي ينوجد فيه ،فهو ليس كيانا مطلقا وثابتا بقدر ما هو ظاهرة كباقي الظواهر يلحقها التحول والتغيير . ولتعزيز أطروحته اعتمد الكاتب تقنية الإستشهاد التاريخي راصدا تطورات مفهوم الوعي الأخلاقي وفق تسلسل كرونولوجي ، مبتدءا من القرن الخامس عشر إلى الآن. مبرزاً أهم المحطات التي عرفها الوعي الأخلاقي ، انطلاقاً من صدوره عن سلطة عليا دينية أو أخلاقية إلى انبثاقه من الإحساس بالمسؤولية الفردية اتجاه الغير والمجتمع وأخيراً ربطه بالبنية النفسية للفرد في تفاعلها مع المجتمع .إن هذه المحطات وغيرها تبين لنا أن الضمير الأخلاقي ليس دائرة مغلقة على نفسها بل تنفتح على الخارج بكل تغيراته ، والتي لايسلم هو نفسه منها .

→ الوعي الأخلاقي نسبي متغير ونام...



الإشكال المؤطر للمحور: ما علاقة الواجب بالمجتمع ؟ هل الواجب يؤطره ضمير الفرد أم يؤطره ضمير الفرد أم يؤطره ضمير المجتمع؟

تصور ماکس فیبر:

يميز "فيبر" بين نوعين من الأخلاق: أخلاق الاعتقاد وأخلاق الاقتناع، فإذا كانت الأولى تجد أساسها في الدين أو الإيديولوجيا، فإن الثانية توجه وفق أخلاق المسؤولية وبالتالي فهي ترتبط بالمحاسبة القانونية والمسؤولية الأخلاقية، على خلاف الأولي التي تلقي بالمسؤولية على محددات خارجية كمشيئة الله أو حماقة البشر ... يرى "فيبر" أن أخلاق الاعتقاد لاعقلية ذات طابع مثالي، لذا يجب تأسيس الأخلاق على المسؤولية والمحاسبة تماشياً مع روح العصر وبعيداً عن أي أخلاق تأملية عقائدية، والتي يكون همها الوحيد هو إبقاء شعلة الاقتناع دائمة التوهج بخلاف أخلاق الاقتناع التي تؤسس ذاتها على عقلانية حرة ومسؤولة عن أفعالها.

تصور جون راولز:

إن الواجب الأخلاقي ليس واجبا من اجل الواجب فقط ،بل هو واجب يتجاوز الفرد والمجتمع لينفتح على الأجيال اللاحقة من اجل تحقيق عدالة منصفة ،باعتبارها مطلبا أخلاقيا فتحقيق العدالة لن يتم إلا بالتضامن مع الأجيال اللاحقة والتوزيع العادل للخيرات .

إن الواجب الأخلاقي عند "راولز" ذو بعد إنساني وكوني يتجاوز اللحظة في بعدها الفردي والمجتمعي ليتطلع إلى المستقبل متجاوزاً بذلك نسبية القيم الاجتماعية وساعياً نحو ترسيخ قيم إنسانية وكونية.

إن التضامن مع الأجيال اللاحقة واجب أخلاقي ، فالمجتمع المعاصر مدعو بكل فاعليه ،أفراد شركاء ومؤسسات إلى الإلتزام بهذا الواجب من أجل تحقيق عدالة منصفة.

تركيب واستنتاج

يرتبط الواجب بما هو إنساني و كوني بغض النظر عن اختلاف المجتمعات من حيث رسا ميلها المادية و الرمزية .



تقديم المفهوم

إن مسألة الحرية تطرح على الدوام بالقياس إلى محدد خارجي. ففي الفكر القديم طرحت مسألة الحرية بالقياس إلى القدرة الإلهية، واليوم تطرح مسألة الحرية قياسا إلى معطيات العلوم الحديثة، سواء الطبيعية منها أو علوم الإنسان.

إن العلم الحديث كان واعدا بمضاعفة مساحة الحرية لدى الإنسان، غير أن تطورات هذا العلم كشفت سلاسل من الحتميات والإكراهات، سواء النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، البيولوجية... المتحكمة في الإنسان والشارطة لحريته. في ظل التحولات التي عرفها الحقل الفكري، لم يعد ممكنا الحديث عن الحرية باعتبارها تصورا مطلقا ومثاليا، بل لابد من استحضار الشروط والحتميات المعيقة للحرية في هذا السياق أو ذاك.

بناء على ما سبق تطرح مسألة الحرية مجموعة من التساؤلات أهمها: هل تتمثل الحرية في خلو الفعل من أي إكراه كيفما كان؟ أم أن غياب قوانين وضوابط هو انتفاء للحرية؟ وبصيغة أخرى: هل الحرية أو الحريات في حاجة إلى ما يضبطها خارجيا؟ أو إلى قانون ينظمها أم هي انبثاق تلقائي لا يخضع إلا لذاته؟

المحاور:

- الحرية والحتمية
 - حرية الإرادة
- الحرية والقانون



تأطير إشكالى:

إذا كانت الحرية قيمة عليا ، يطمح إليها كل فرد أوجماعة فإن العوائق التي تعرقل وتعيق سير الحرية تدفعنا إلى التساؤل عن علاقة الحرية بالحتمية .

إن الفكر الفلسفي المعاصر اهتم بإشكالية الحرية في علاقتها بالحتمية خصوصاً بعد إقرار العلوم الإنسانية وإجماعها على خضوع الإنسان لسلسلة من الحتميات والإكراهات ترى ما علاقة الحرية بالحتمية ؟ هل تتعارض الحرية مع الحتمية ، أم أن الوعي بالحتمية هو اتساع لرقعة الحرية .

تصور "عبد الله العروي":

يعرض عبد الله العروي أسباب انشغال الفكر الراهن ، وبشكل مكثف ،بمسألة الحرية ويعزو أسباب هذا الانشغال إلى المخاوف التي ولدها التقدم العلمي ، الذي ما فتئ يؤكد على توسيعه لدائرة الحرية الفردية ، فإذا به يقلصها إلى أبعد حد وأمسى يهدد بتحوله من أداة لفهم الإنسان إلى وسيلة للتحكم والسيطرة عليه ولتعزيز موقفه وظف العروي أسلوب التقابل ، حيث قابل بين النقاش القروسطوي حول الحرية ، والذي انشغل بإشكالية الجبر والاختيار ومحاولة التوفيق بينهما ، والنقاش الحالي الذي يسعى بدوره إلى التوفيق بين الحتمية العلمية وحرية الوجدان .

إن القول بالحتمية يقلص من دائرة الحرية ، غير أن الوعي بالحتمية يوسع من أفاقها وإمكانياتها .

تصور " كارل بوبر":

ينتقد كارل بوبر الحتمية التي جاءت بها العلوم الإنسانية ، مشبهاً إياها بالقدرية القبلية و منادياً بنزعة لا حتمية ،فإذا كانت العلوم الإنسانية تصر على خضوع الإنسان لسلسة من الإكراهات والمحددات،فإن بوبر يدافع عن النزعة اللاحتمية ؛والتي لا تعني ادعاء امتلاك الإنسان لحرية مطلقة ،فالحرية الإنسانية مرهونة بمحددات أساسية تتجلى في العلم الفيزيائي الطبيعي، العلم العاطفي الوجداني والعلم الفكري. غير أن الإنسان وإن كان خاضعا لهذه المحددات ، فإنه في المقابل يختار ،بمحض إرادته، من بين إمكانيات عديدة الإمكانية التي تلائمه.

→ يدافع الكاتب عن النزعة اللاحتمية ،والتي ترفض القول بالحتمية المطلقة، وتقر بوجود إكراه ملازم للحرية. وهذا يذكرنا بقول" القديس أوغسطين ": "يمكن أن نكون عبيدا في العالم ومع ذلك نكون أحرارا."



الحرية والإرادة

تأطير إشكالي:

إذا كان التفكير الفلسفي المعاصر انشغل بالحرية في علاقتها بالحتمية انطلاقاً من اشتغاله على نتائج العلوم الإنسانية التي أجمعت على خضوع الإنسان لسلسلة من الحتميات فإن التفكير الفلسفي الحديث انشغل بإشكالية أخرى من إشكالات الحرية، ألا وهي إشكالية الحرية والإرادة. ترى هل أفعال الإنسان من إنتاج إرادته أم أنه ملزم بها ؟

تصور "ديكارت":

إن الإنسان كائن حر وحريته حسب ديكارت لا تخضع لأي إكراه خارجي، فبإرادته الحرة يختار هذا الفعل أو يحجم عنه فحرية الإنسان ناتجة عن إرادته المطلقة في غير أن ديكارت يميز بين الحرية الحقيقية، والتي تكمن في القدرة على الاختيار بين أمرين ، والحرية المزيفة التي تنبع من اللامبالاة وتتساوى عندها المتناقضات

→ الإنسان كائن حر، وحريته تقوم على الإرادة والقدرة على الاختيار وليس اللامبالاة.

تصور" سارتر":

يتناول سارتر مفهوم الإرادة باعتباره قوة إعدام، أي القدرة على الهدم مع إعادة البناء، إن الحرية خلق وبناء لذلك تفترض الإرادة حرية أصلية وجوهرية لدى الإنسان، معارضاً بذلك موقف العلوم الإنسانية التي حولت الأفراد إلى كائنات عديمة الحرية والفعل وجردتهم من مقوماتهم الإنسانية. إن الحرية هي ماهية الإنسان وهذا هو فحوى الفلسفة الوجودية.

→ الإرادة تشترط الحرية ، والحرية هي الماهية الفعلية للإنسان.

الحرية والقانون

تأطير إشكالي:

لم ينحصر آهتمام فلاسفة عصر الأنوار بالحرية في علاقتها بالفرد والمجتمع، بل انصب اهتمامهم أيضاً على علاقة الحرية بالقانون فإذا كان القانون هو القاعدة الإلزامية التي تفرض سلطتها على الأفراد داخل مجتمع معين ألا يؤدي الإقرار بسلطة القانون وطابعه الإلزامي إلى نفي حرية الإنسان ؟ هل تتعارض الحرية مع القانون ؟

تصور "طوماس هوبس":

يقارن هوبس بين الحرية الطبيعية التي تتسم بالفوضى، وتكون باعثاً على الخوف والاقتتال ، والحرية المدنية التي تسير وفق قوانين تعاقدية تضمن لكل فرد حريته شريطة أن لا يخل بحرية الغير والمجتمع . فإذا كانت الحرية الطبيعية تهدد الوجود البشري فإن الحرية المدنية تحميه وتضمن بقاءه .

→ إن الحرية الحقيقية هي الحرية التي يمارسها العقل في ظل نظام الدولة ، أما الحرية الطبيعية لا تعدو أن تكون فوضى وخراباً للبشرية .

تصور "بنجمان كونسطان" :



يقدم كونسطان أطروحته التي تتجاوز المعنى القديم والضيق للحرية مبيناً خصائص الحرية المحدثة التي تراهن على قوانين مشروعة تحمى حقوقه الإنسانية الجسمية منها والفكرية

→ إن الحرية بمعناها الحديث أكثر عمقاً واتساعاً الأنها امتثال للقوانين وتحقيق للحريات

ذ: عائشة تيموياسالثانوية التقنيةالجديدة

فيلومرتيل. قلبكم النابض الذي يحيى لأجلكم





دروس فيلومرتيل مجانية، لا يسمح لأحد المتاجرة بها جميع الحقوق محفوظة 2007 © 2007 جميع الحقوق محفوظة 2007 ذ: سعيد إيماني 2008/2007